الولايات المتحدة ايحاءه . ولكن الحقيقة هي ان الجماعات المساندة لاسلوب الحرب استغلت أزمة الرهائن الاميركية في ايران ثم أزمة افغانستان لكي تشن هجمتها الاخيرة على عقدة فيتنام ، وتؤكد للادارة الحالية ضرورة عرض العضلات الاميركية والتهيؤ للتدخل العسكري ، خصوصاً بسبب اقتراب المنطقتين من القاعدة النفطية الحيوية للمجتمع الغربي ؛ اي منطقة الخليج التي كانت منذ عام ١٩٧٤ (خلال ادارة فورد) المنطقة المرشحة لتدخلات عسكرية أميركية . وقد أصبحت هذه المنطقة في الوقت الحاضر قاعدة للاختبار العلمي لجدية محاولة الولايات المتحدة للتخلص من عقدتها .

وبينما يمكننا اعتبار الثورة الايرانية نقطة فاصلة بين مرحلة « الامتناع » عن التدخل ومرحلة التحضير الجدي من أجل التدخل ، سنبين فيما يلي كل العوامل التي لعبت دورا هاما طوال مرحلة « الامتناع » عن التدخل للتوصل الى اجماع جديد داخل المؤسسة الحاكمة الاميركية من أجل العودة الى منطق استخدام القوة العسكرية .

٣ ـ محاولات إعادة الهيمنة الإقتصادية الاميركية على العالم

كما ذكرنا سابقا ، عانت الولايات المتحدة منذ هزيمتها في فيتنام ، التناقض الواضح بين عدم قدرتها على التدخل العسكري وعدم امكانيتها لمنع التدهور في قوتها الإقتصادية ، وان الحل كان يتطلب إما العودة الى اسلوب التدخل العسكري والهيمنة العسكرية وإما القيام بمحاولات لحل المشاكل الاقتصادية التي عانتها وإعادة هيمنتها الإقتصادية على العالم .

وبينما كان للفئة التي تمثل مصالح المؤسسة العسكرية منطق مبسط يدعو إلى حل التناقض من خلال إعادة تنشيط الالة العسكرية ، كان للفئات التي تمثل الرأسمال المتعدد الجنسية والرأسمال المالي (التيار التجاري) منطق أكثر تعقيدا ، تمثل في محاولاتها العديدة للبحث عن اساليب جديدة لتقوية الإقتصاد الاميركي ، وتمثل أيضا في الاستنتاج القائل بأن « القدرة الإقتصادية هي أداة عملية لتوسيع الاسواق ، والمحافظة على إمكانية الوصول الى المواد الاولية دائما ، أكثر منها قوة عسكرية (٤٧) .

ا ـ **ازدهار التيار « التجاري »** : كان التيار التجاري المتمثل في الشركات المتعددة الجنسية والرأسمال المالي (قطاع البنوك) يركز عمله النظري في إطار مؤسسة بروكينجز ، ومجلس العلاقات الخارجية ، بينما كان يمارس نشاطه الاقتصادي في السوق العالمية ونشاطه السياسي داخل البيت الابيض ، وكان قد أحرز عدة نجاحات قبل مجيء نيكسون الى الحكم. فتوصل بين عامي ١٩٤٧ و١٩٦٧ إلى عدة إتفاقيات حول التجارة والضريبة الجمركية أدت الى خفض الضريبة الجمركية على الواردات الاميركية من ٥٩ ٪ عام ١٩٣٢ الى ٩,٩ ٪ عام ١٩٧٠ (٤٨) .

وكان حجم الإستثمارات الاميركية المباشرة في اوروبا الغربية قد إزداد من ١,٧ بليون دولار في عام ١٩٥٠ إلى ١٦,٢ بليون دولار في عام ١٩٦٦ والى ٣٠,٧ بليون دولار عام ١٩٧٢ . وإزداد حجم الاستثمارات الاميركية ذات المدى الطويل ، في الفترة المذكورة ، من ١,٣ بليون دولار الى ٤,٥ بلايين دولار الى ٥,٩ بلايين دولار ، كما إزداد حجم الاستثمارات الاميركية ذات